استقبل قائد الثورة الإسلامية المعظم آية الله الخامنئي صباح اليوم (الأربعاء: 2015/8/26) رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء، واعتبر أن فلسفة تسمية يوم استشهاد رجائي وباهنر (الرئيس الايراني الاسبق ورئيس وزراءه) باسم اسبوع الحكومة، بأنها تهدف لاحياء المعالم الفكرية والسلوكية والشخصية للشهيدين العزيزين، وأشاد سماحته بمساعي الحكومة لاسيما على صعد الحد من التضخم والاستقرار والثبات الاقتصادي والصحة والسلامة وانهاء المفاوضات النووية، و أكد: ينبغي على المسؤولين الاهتمام الكامل في سياق المسار العام للبلاد ؛ "الإهتمام الكامل بمواصلة مجابهة الاعداء، واليقظة في مواجهة تغلغل الاجانب، وتجنب القضايا الهامشية، والحفاظ على الاندفاع العلمي، وادارة الشأن الثقافي وفقا لمبادئ وشعارات الامام والثورة، والاهتمام بالعدالة في مسيرة التقدم، والادارة الجادة للتجارة الخارجية، ورسم برنامج زمني منسجم ومنتظم لبناء الاقتصاد المقاوم.

وقدّم قائد الثورة الإسلامية المعظم خلال هذا اللقاء الذي عُقد بمناسبة اسبوع الحكومة، تهانيه بمناسبة ذكرى مولد الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام (الثامن من ائمة اهل البيت عليهم السلام) وباركَ تزامنه مع اسبوع الحكومة، وقال: ان وجود المرقد الطاهر للامام الثامن في ايران تُعد مفخرة للبلاد و يجب بذل ما بوسعنا لتكريم الضريح الشامخ لهذا الامام العظيم.

وحيّا سماحة آية الله العظمى الخامنئي ذكرى الشهيدين رجائي و باهنر واكد: أحد أهداف تسمية إسبوع الحكومة في هذه الأيام، جعل الخصوصيات السلوكية و الأخلاقية لهذين الشهيدين الشامخين، معياراً لأعضاء الحكومة.

و اعتبر سماحته الإيمان بأهداف الإمام (رض)، والإخلاص، و روح الخدمة، و الإنتماء للشعب و التواصل معه، و عدم استخدام موقع المسؤولية للإثراء غير المشروع و لضمان المستقبل المالي، و الإلتزام بأصول الثورة الإسلامية، من الخصوصيات البارزة للشهيدين رجائي و باهنر، وأضاف: على المسؤولين أن يتفطنوا إلى أن سلوكهم ونمط حياتهم و علاقاتهم، تؤسس لثقافة المجتمع.

و بعد بيان هذه المقدمة، أعرب قائد الثورة الإسلامية المعظم عن شكره وتقديره لمساعي و جهود رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء خلال العامين الماضيين، وأشار سماحته إلى تقارير عدد من الوزراء خلال هذا اللقاء وأضاف: التقارير التي تم عرضها هذا اليوم كانت جيدة و مناسبة وينبغي إبلاغها للشعب.

و لفتَ سماحة آية الله العظمى الخامنئي في الوقت ذاته إلى ضرورة أن تكون تقارير المسؤولين بالشكل الذي يحظى بقبول الشعب في ظل حقائق معيشته الخاصة.

و تابع سماحته كلمته بالإشارة إلى بعض الخطوات والقرارات الإيجابية للحكومة وقال: خفض التضخم و الإستقرار والثبات النسبي في المجال الإقتصادي و إحتواء التقلبات الحادة، تُعد من الإجراءات الجيدة للحكومة و يجب أن تتواصل.

و أشار قائد الثورة الإسلامية: طبعاً نحن لا نرضى بالتضخم في خانة العشرات، و معدل التضخم السنوي يجب أن ينخفض دون العشرة بالمائة.

و اعتبر قائد الثورة الإسلامية المعظم مساعي الحكومة للخروج من التضخم، مشروع تحول السلامة العامة، التخطيط لإستمرار النهضة العلمية في البلاد، إستحصال المياه، والسعي لإدارة إستهلاك المياه في القطاع الزراعي ومشاريع الري ، من الإجراءات الجيدة الأخرى للحكومة، وأشار سماحته إلى الموضوع النووي وأضاف: إنهاء المفاوضات النووية، من الأعمال الهامة جداً التي تم إنجازها، ونأمل أن تزال بعض الأمور والمشاكل المتبقية في هذا المجال.

و في الموضوع النووي، إعتبر سماحته إحتمال تغافل أهداف الأعداء، من ضمن الأمور التي تثير هواجسه و قلقه وأضاف: منذ بداية الثورة و لغاية اليوم، لم يقل عداء الصهاينة والأميركيين ضد الثورة و الجمهورية الإسلامية و هذه الحقيقة لا ينبغي أبداً أن تغيب عن أذهان المسؤولين.

و أضاف سماحة آية الله العظمى الخامنئي: بالطبع فإن أساليب العداء و توجيه الضربات، ربما تتخذ اشكال حديثة و جديدة و لكن يجب على جميع المسؤولين "السياسيون و الإقتصاديون والثقافيون" الإنتباه لكي لا يقعوا في مخطط العدو مطلقاً، وأن لا تساعد قراراتهم بشكل مقصود أو غير مقصود في تنفيذ الحزمة التي يبتغيها الأجانب.
وقال قائد الثورة الاسلامية المعظم: ان المآرب العدوانية والواضحة للاعداء في تصريحاتهم ومواقفهم يمكن لمسها ولاينبغي لاحد ان ينسى ان العدو في جبهته يتخندق متسلحا وعلى جهوزية لمواجهة الشعب والبلاد ما يستدعي منا ان نتمترس في خنادقنا بدقة وان نتخذ قراراتنا وخطواتنا في مواجهة الاعداء حسب مقتضيات الظروف المختلفة.
واضاف سماحته: ان ضرورة ادراك العداء الازلي للصهاينة والاميركان لايختص بالمسؤولين وعلى افراد الشعب لاسيما المخلصين من ابناء الثورة ان الوقوف على هذه الحقيقة ولكن مسؤولية رجال الدولة في هذا الاطار هي اكبر من الآخرين.
واعتبر قائد الثورة الاسلامية سماحة آية الله العظمى السيد علي الخامنئي توخي اليقظة امام محاولات العدو التغلغل باساليب ملتوية وتدريجيا بانها ضرورة عينية و أكد: من الضروري إلتزام الصراحة دون مجاملة في اتخاذ المواقف الثورية ازاء الاعداء مهما كانت الظروف، وتبيان مبادئ الامام الجليل دون خوف او خجل.
و اوضح سماحته: اذا ما غفلنا فإننا سنفاجأ بان العدو قد تغلغل الى اماكن و يمارس نشاطات ثقافية و اقتصادية و سياسية خطرة و من هنا يجب توخي الحذر بشكل كامل.
وعدّ قائد الثورة الاسلامية المعظم تلاحم الشعب بانه من الضروريات الاخرى وقال: حتد في مسيرات الـ22 من بهمن (ذكرى انتصار الثورة الاسلامية في 11 شباط / فبراير) كانت وجهة جميع ابناء الشعب واحدة بالرغم من إختلاف مشاربهم و ميولهم الحزبية، من هنا يجب ان نلتفت بشكل كامل الى تلاحم وتوحد توجهات ابناء المجتمع.
وفي هذا الاطار اضاف سماحته: ومن اجل الحفاظ على تلاحم المجتمع، يجب الابتعاد عن القضايا الهامشية والمثيرة للفرقة وتجنب اطلاق اي كلام من شأنه المساس بوحدة الشعب.
واستعرض قائد الثورة الاسلامية المعظم أولويات هذه البرهة الزمنية موكدا ضرورة الحفاظ على زخم التقدم العلمي في البلاد وقال: ان العلم هو حجر الاساس الحقيقي للتقدم وكل ما ينفق في هذا المجال سيكون رأسمالا لمستقبل البلاد.
واضاف سماحته: يجب التخطيط بشكل مدروس والسعي للحفاظ على الزخم العلمي في العقد الثاني من الخطة العشرينية ليتسنى لايران الالتحاق بركب الدول العشر الاولى في المكانة العلمية بالعالم بمشيئة الله تعالى.
واعتبر سماحته تحويل الحركة العلمية الى حركة شامله وخطاب عام في العقد الاخير، بأنه الضمانة القوية للحفاظ على النمو العلمي و قال: من الضروري صيانة وتقوية هذه الحركة النشطة.
وشدد على ضرورة الاعتماد على الشركات العلمية المحور والواحات العلمية والتقنية والتي توفر فرص للعمل وقال انه يتعين التخطيط بشكل يسمح للجامعيين من مختلف التخصصات الدخول الى سوق العمل وممارسة نشاطاتهم.
واعتبر سماحته الثقافة من الاولويات الاخرى في هذه البرهة الزمنية وقال: ان المشاكل الاقتصادية لاتؤدي الى قلق الفكر ولكن المشاكل الثقافية احيانا تؤرق الانسان.
وقال قائد الثورة الاسلامية المعظم :ان تنمية النتاجات الثقافية السليمة وتجنب النتاجات الثقافية المضرة، هما مهمتان أساسيتان للمسؤولين، وقال: ان هذه النتاجات تخضع للرقابة في كافة بلدان العالم، ومن هنا فان تعارضت بعضها مع المبادئ فيجب ايقافها دون اية مجاملة.
ورفض سماحته اطلاق العنان للشأن الثقافي مؤكدا : ان هذا الحقل يجب ان يدار وفقا لمبادئ وشعارات الامام والثورة وان ينتج وجبات ثقافية سليمة للمجتمع .
واعتبر سماحة آية الله العظمى الخامنئي، الاقتصاد بأنه الاولوية الاولى للبلاد، مستعرضا عدة نقاط في هذا المجال على رأسها "التقدم المشفوع بالعدالة".
واشار سماحته الى ضرورة تجنب الفجوات الطبقية في الحركة الاقتصادية وهضم حقوق الفقراء.
و اعتبر سماحته أن تحويل العمل والنشاط الى حركة عامة وتحويل البطالة والتواني عن العمل الى حالة مذمومة في

ثقافة المجتمع، تُعد من النقاط المهمة في التخطيط والبرامج وقال: و من خلال التشجيع والدعاية للابداع وتوليد الثروات في البلاد، يجب توفير القنوات الصحيحة للعمل وارشاد المواطنين على سبل البحث عن العمل عبر وسائل الاعلام مشيرا الى ان بعض البرامج التلفزيونية جيدة في هذا المجال.
و اشار سماحته الى الطاقات الواسعة للبلاد لبلوغ النمو الاقتصادي الرفيع، و أضاف: إن قضية ادارة الشؤون التجارية والتجارة الخارجية، من الأمور المهمة للغاية.
واكد سماحته على التبادل التجاري بصورة متوازنة وعدم تحول ايران الى سوق للسلع الاجنبية.
و وصف قائد الثورة الاسلامية المعظم، الاقتصاد المقاوم بانه قضية تكتسب الاهمية و يجب منحها الاولوية من قبل الحكومة في كل البرامج التي يجري التخطيط لها.
و أعرب سماحته عن شكره لتقارير المؤسسات والأجهزة في هذا المجال، و لكنه أكد: بعض الاعمال التي انجزت تمهيدية، و بعضها لا يرتبط بالاقتصاد المقاوم و الجزء الآخر أيضاً يندرج ضمن المهام الجارية للأجهزة و التي تم إدراجها ضمن نشاطات الاقتصاد المقاوم.
ولفت سماحة آية الله العظمى الخامنئي، الى ان الاقتصاد المقاوم هو رزمة متكاملة ومترابطة ونتاج للعقل الجمعي ويحتاج تحقيقه ايضا الى برامج تنفيذية وعملية منسقة.
و أضاف سماحته: في هذا لمجال يجب تحديد الحصة التنفيذية لكل من الأجهزة والمؤسسات و تعيين جدول زمني و رصد و متابعة أنشطة الأجهزة بموازاة رفع المشاكل وإزالة العقبات.
و أضاف سماحته: بعد وضع تصاميم هذا المشروع التنفيذي، فإن الخطوة التالية في تحقيق الإقتصاد المقاوم تتمثل في إنشاء مقر قيادة قوية و ذكية و نافذة الكلمة، لتقوم بإحصاء النشاطات و القيام بإجراءات عاجلة لحل المشكلات، و إتخاذ قرارات صحيحة بالوقت المناسب، لتوفير أرضية تنفيذ البرامج و رفع تقارير للشعب.
و دعا قائد الثورة الإسلامية المسؤولين الى تجنب البرامج الاقتصادية التي لا تنسجم مع سياسات الاقتصاد المقاوم، و تدوين الخطة السادسة للتنمية بسرعة و على هذا الاساس.
وحث سماحته على ضرورة الاستفادة من طاقات القطاعات غير الحكومية و من بينها التعبئة و الاستفادة من الاقتصاديين والناشطين في الحقل الاقتصادي لتحقيق الاقتصاد المقاوم.
و اوضح سماحة آية الله العظمى الخامنئي: اذا كان تنفيذ سياسات الاقتصاد المقاوم بحاجة الى أطر قانونية وحقوقية فان البرلمان والسلطة القضائية مستعدتان للتعاون.
واشار سماحته الى قضية الركود الاقتصادي وتقرير رئيس الجمهورية الذي يتحدث عن تسجيل نمو اقتصادي بنسبة 3 بالمئة وقال: ان هذا النمو يكشف تراجعا محدودا للركود ولكن اذا لم يجر التصدي الجاد له فان النمو الاقتصادي الراهن ايضا سيتعرض للمخاطر ويعود الركود ليتخذ مسارا تصاعديا.
و أشار سماحته إلى المؤسسات الإقتصادية التي واجهت المشاكل بسبب الركود وأضاف: بعض هذه المراكز الإنتاجية تعاني من مشاكل في السيولة ما يستدعي تدخل البنوك في هذا المضمار، لكن البعض الآخر من هذه المراكز لا يعاني من مشاكل مالية و استفاد من التسهيلات المالية الخاصة به ولكنه استثمر تلك التسهيلات في أماكن أخرى و يجب التصدي لهم بإتخاذ إجراءات مناسبة.
و اضاف سماحته في هذا الجانب: من أجل تسوية مشكلة الركود، يستدعي تفويض بعض المشاريع الى القطاع الخاص.
ولفت قائد الثورة الى ان بعض الاحصاءات تشير الى وجود 400 الف مليار تومان (ما يقارب 121 مليار دولار) من المشاريع التي هي قيد الانشاء وقال: انه لو تم تفويض 10 بالمئة من هذه المشاريع الى القطاع الخاص، فسيجري ضخ 40 الف مليار تومان (بحدود 12 مليار دولار) الى الدورة الاقتصادية للبلاد الامر الذي سيترك تاثيرا ايجابيا مهما في معالجة الركود.
و اكد سماحته فى جانب اخر من كلمته على ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي اكثر فاكثر والتخطيط لبلوغ الاكتفاء الذاتي في انتاج السلع الاساسية وقال: يجب الاستفادة من التقنيات المعاصرة في الزراعة ومن طاقات المهندسين

الزراعيين الشباب في المحافظات المختلفة.
و شدد سماحة آية الله العظمى الخامنئي على منع الواردات المفتوحة للفواكة وقال : يجب التركيز بجدية أكثر على القرى والصناعات التحويلية والاستفادة من طاقات الصناعات القروية.
و اعتبر سماحته قطاع المعادن من الاحتياطيات المهمة في البلاد وقال: ان سوق النفط الذي تراجع من مئة دولار الى اربعين دولار باشارة من القوى المستكبرة وعقب اجراءات نفذتها العناصر الخبيثة في المنطقة، ليست جديرة بالثقة ابدا ويجب التفكير ببديل مناسب وان افضل بديل هو قطاع المعادن.
و اكد سماحته في هذا المجال: ينبغي الاستفادة من القطاع الخاص في مجال صناعة المعادن وتجنب تصدير الخامات.
و اشار سماحته ايضا الى اهمية استهلاك المياه بصورة صحيحة واصلاح طرق الإرواء الزراعي.
و في بداية اللقاء تحدّث رئيس الجمهورية الدكتور حسن روحاني مقدّماً تقريراً عن منجزات الحكومة خلال العامين الاخيرين في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، ومن ضمنها الاتفاق النووي والسيطرة على التضخم والخروج من الركود.
و اعتبر الرئيس روحاني ارساء الاستقرار في الاجواء الاقتصادية والاجتماعية في البلاد اكبر منجز ورصيد مهم للحكومة خلال العامين الاخيرين وقال: ان الحكومة بذلت اقصى جهودها للعمل بتعهداتها ومن ضمنها خفض التضخم الشهري بنسبة 11.5 بالمائة والسنوي بنسبة 13.8 بالمائة.
واعتبر رئيس الجمهورية الخروج من الركود احد اجراءات الحكومة لتنفيذ وعودها واضاف: ان الخروج من الركود الاقتصادي السلبي والوصول الى النمو الاقتصادي الايجابي بنسبة 3 بالمائة في العام الماضي مؤشر بارز للخروج من الركود ونامل بان يكون لنا نمو اقتصادي ايجابي العام الجاري ايضا.
واكد الرئيس روحاني على اهتمام الحكومة بتنفيذ سياسات الاقتصاد المقاوم واعتبر زيادة الصادرات غير النفطية وايجاد التوازن النسبي بين الواردات والصادرات من مؤشرات التحرك في مسار الاقتصاد المقاوم وقال: بطبيعة الحال فقد واجهت الحكومة خلال العامين الاخيرين عقبات كبيرة، و منها تقديم الدعم الحكومي.
أكد الرئيس روحاني على ضرورة حذف الدعم الحكومي تدريجياً، و أعتبر مشروع السكن الجماعي الحكومي "مساكن مهر" من العقبات الكبيرة الأخرى التي تواجه الحكومة الحالية وأضاف: ديون الحكومة المتبقية من الحكومة السابقة أحد العقبات التي تواجه هذه الحكومة.
واعتبر حصيلة اداء الحكومة بانها ناجحة نسبيا وقال: اننا وفي مرحلة ما بعد الحظر بحاجة الى تخطيط جديد لنتمكن عبر التاكيد على الطاقات الذاتية من استقطاب المصادر والرساميل الاجنبية والتكنولوجيا الحديثة.
كما اعتبر الاهتمام بحقوق المواطنة ورعاية حقوق القوميات والمذاهب من الاجراءات الاخرى للحكومة، و أشار الرئيس الايراني الى المرتبة العلمية الـ 16 لايران في العالم منوها الى دعم الحكومة للشركات المعرفية واضاف: تم خلال العامين الماضيين تفعيل صندوق الإبداع و الإزدهار و خلال العام الجاري تم تقديم قروض بمبلغ 1500 مليار تومان (ما يقارب 455 مليون دولار) إلى الشركات العلمية المحور.
وفيما يتعلق باداء الحكومة في مجال السياسة الخارجية، اعتبر الرئيس روحاني الاتفاق النووي الحاصل بتوجيهات قائد الثورة الاسلامية، أهم انجاز في هذا المجال واضاف، ان الفريق النووي المفاوض لم ينفعل ابداً ودافع باستقلالية وشجاعة عن المصالح والعزة الوطنية والقوة الدفاعية للبلاد وحقق انجازا كبيرا.
كما اعتبر الرئيس روحاني صون التكنولوجيا النووية واضفاء الطابع التجاري عليه والغاء القرارات السابقة لمجلس الامن الدولي حول ايران وازالة الحظر المالي والاقتصادي بعد تنفيذ الاتفاق وخروج ملف ايران المرتقب خلال الاعوام العشرة القادمة من مجلس الامن، من منجزات المفاوضات النووية وقال، لقد بلغنا مرحلة ينبغي ان نطلق عليها "الردع القانوني".
كما اشار رئيس الجمهورية الى اجراءات الحكومة في المجالات الثقافية والاقتصادية والصحية واعتبر الانتخابات القادمة لمجلس الشورى الاسلامي ومجلس خبراء القيادة خلال اذار/ مارس القادم من اهم القضايا القائمة امام

الحكومة وقال، ان الحكومة ترى نفسها ملتزمة بالقانون وتولي الاحترام لجميع المؤسسات ذات الصلة بالانتخابات.
وتحدث ايضا النائب الاول لرئيس الجمهورية اسحاق جهانغيري ووزير الصناعة والمناجم والتجارة محمد رضا نعمت زادة ووزير الطاقة حميد جيت جيان ووزير النفط بيجن نامدار زنكنة ووزير الجهاد الزراعي محمود حجتي ووزير الصحة محمد حسن قاضي زادة هاشمي، فقدموا تقارير عن جانب من نشاطات وزاراتهم خلال السنة الماضية .
و في ختام اللقاء أقيمت صلاتي الظهر والعصر بإمامة سماحة آية الله العظمى السيد الخامنئي.